أوراق
كارنيغي

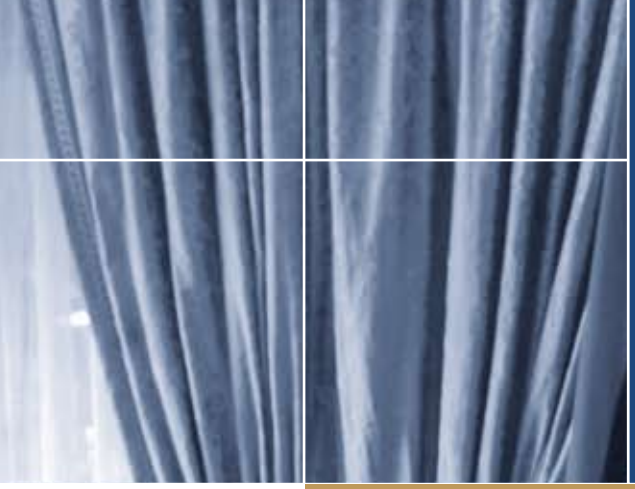

الأنظمة المَلَكِية العربية:
فرصة للإصلاح، لمّا تُحقق بعد

مارينا أوتاوي
و مروان المعشر

الشرق الأوسط | كانون أول/ديسمبر 2011

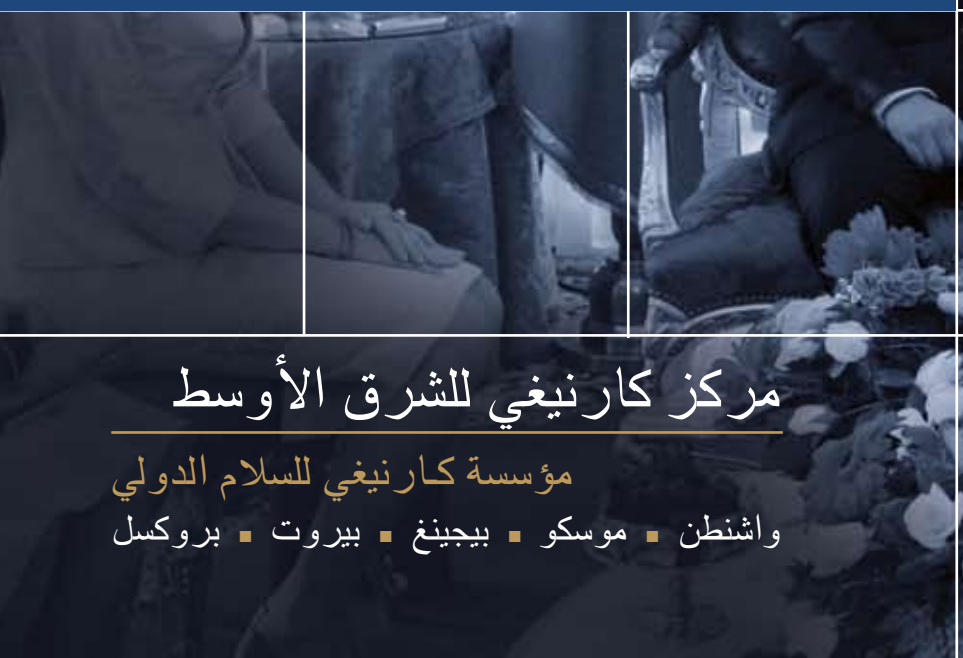

مركز كارنيغي للشرق الأوسط
مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي
واشنطن ▪ موسكو ▪ بيجينغ ▪ بيروت ▪ بروكسل

أوراق
كارنيغي

الأنظمة المَلَكِية العربية:

فرصة للإصلاح، لمّا تُحقق بعد

مارينا أوتاوي
و مروان المعشر

الشرق الأوسط | كانون أول/ديسمبر 2011

مؤسسة كارنيغي
للسلام الدولي
واشنطن ▪ موسكو ▪ بيجينغ ▪ بيروت ▪ بروكسل

© 2011 **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. جميع الحقوق محفوظة.**

يمنع نسخ أو نقل أيّ جزء من هذا المنشور بأيّ شكل أو بأيّ وسيلة من دون الحصول على إذن خطي من مؤسسة كارنيغي. يرجى توجيه الطلبات إلى:

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي
قسم المنشورات
1779 Massachusetts Avenue, NW
Washington, D.C. 20036
United States
P +1 202 483 7600 F +1 202 483 1840
CarnegieEndowment.org | info@CarnegieEndowment.org

أوإلى العنوان التالي:

مركز كارنيغي للشرق الأوسط
برج العازارية، الطابق الخامس
رقم المبنى 1210 2026، شارع الأمير بشير
وسط بيروت التجاري
بيروت، لبنان
تلفون: 291 991 1 961
فاكس: 591 991 1 961
ص. ب: 11 – 1061 **رياض الصلح**
www.carnegie-mec.org
info@Carnegie-mec.org

يمكن تحميل هذا المنشور مجاناً من الموقع:
http://www.CarnegieEndowment.org
تتوفر أيضاً نسخ مطبوعة محدودة. لطلب نسخة أرسل رسالة عبر البريد الإلكتروني إلى العنوان التالي:
pubs@CarnegieEndowment.org

المحتويات

ملخص 1

مقدمة 3

المغرب: مواصلة استباق الاحتجاجات؟ 3

الدستور 4

ما يتعدى الدستور. 6

الأردن: انسياق مُتردد نحو الإصلاح 8

إحباط واسع النطاق 9

جهود الإصلاح السياسي منذ كانون الثاني/يناير 2011 11

جهود الإصلاح الاقتصادي منذ كانون الثاني/يناير 2011 12

التطلُّع إلى المستقبل. 14

دول الخليج: في انتظار الإصلاح 15

البحرين: بين الربيع العربي وإيران 15

المملكة العربية السعودية: شراء السلام الداخلي 17

قطر: دعم التغيير ولكن ليس في الداخل 19

عُمان: دعوات للإصلاح بدلاً من إسقاط النظام 20

الإمارات: غياب الاحتجاجات والتدابير الوقائية 20

الكويت: نظام برلماني متقلقل يواجه الربيع العربي 21

خلاصة 22

ملاحظات 25

نبذة عن المؤلف 26
مركز كارنيغي للشرق الأوسط 27

ملخص

على النقيض مما يمكن أن تعكسه الاحتجاجات المتواصلة في أرجاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لاتزال الملكيات والأسر الحاكمة تتمتّع بدرجة استثنائية من الشرعية في نظر شعوبها. معظم المواطنين في الملكيات العربية يرغبون في أن تطال التغييرات حكوماتهم لا النظام بأكمله. وهذا الأمر يتيح فرصةً للحكام كي يسيروا على طريق إصلاح سياسي أشمل من دون أن يخسروا عروشهم، وكي يحظوا بالثناء والشعبية في الداخل كما الخارج.

لكن أياً من الملكيات لم يبذل جهداً لتحقيق هذه الغاية. فهذه الملكيات لاتسعى إلى استغلال شرعيتها فعلياً للمباشرة بعملية إصلاح يتم الإشراف عليها من فوق؛ عمليةٍ من شأنها تفادي تصاعد المطالب من تحت. هؤلاء الحكام لم يتقبّلوا أن التغيير الذي يلفّ المنطقة هو تغيير عميق، وأن الفرصة الوحيدة السانحة لهم ليقودوا بلدانهم نحو برنامج إصلاحي حازم لن تدوم إلى الأبد.

لقد اتّخذت جميع الملكيات خطوات لتهدِّئ مواطنيها، لكنها إما وفّرت لهم منافع مادية في محاولة لاسترضائهم، وإما أدخلت إصلاحات ضيّقة النطاق لاتمنحهم إلا صوتاً محدوداً في مجال الحوكمة. هذه التدابير السياسية تراوحت بين إجراءات شجاعة ظاهرياً لكن محدودة في الواقع في المغرب، إلى أخرى متردّدة وغير واثقة في الأردن، وغابت عملياً في البلدان الخليجية. وماعدا القليل من الاستثناءات الجزئية، لايبدو أن الملكيات العربية تسير ببلدانها باتّجاه الحكومات التمثيلية التي يطالب بها المحتجّون.

وباستثناء البحرين، البلد الوحيد حيث المحتجّون يطالبون بملكية دستورية حقيقية، لايزال الوقت متاحاً للملكيات العربية كي تغيِّر مسارها. فالخطورة أقلّ إذا تحرّكت الآن ولم تنتظر إلى أن تصبح المطالب عارمة فتنزلق إلى عملية تغيير خارجة عن السيطرة. إن شرعيّتها، إذاً، على المحكّ، وهي على الأرجح ستواجه تحديات أشدّ ما لم تتحرّك قريباً.

مقدمة

حظيت الفكرة بأن إقدام الأنظمة المَلَكِية العربية على إصلاحات سياسية قد يكون أسهل بكثير من قيام الأنظمة الجمهورية بذلك، بدرجة من الشعبية دوماً. والمحاججة هنا كانت تقوم على أن الملكيات لديها ميزة أو خاصِّية كامنة فيها، تسمح لها بالإصلاح بشكل أكثر يُسراً من الجمهوريات. لماذا؟ لأن الملك يستطيع أن يتخلى عن الكثير من سلطته السياسية، لابل حتى عنها كلها، ومع ذلك يبقى ملكاً، مع كل مايتضمنه ذلك من ثروة وجاه. هذا في حين أن الرئيس، في المقابل، يصبح مواطناً عادياً حالما ينزلق صولجان السلطة من يده.

ثم جاء رد فعل الملكيات العربية الثماني على الانتفاضات التي هزّت المنطقة العام 2011 ليثبت أن هذه الملكيات والأسر الحاكمة في العالم العربي لاتزال تتمتع بالفعل بدرجة استثنائية من الشرعية في نظر مواطنيها. وهذا وفَّر لها الفرصة لتدشين انطلاقة نحو إصلاح سياسي واسع النطاق من دون خسارة عروشها، تحظى في خضمه بالثناء والإطراء في الداخل كما الخارج. بيد أن ردود الفعل نفسها هذه كشفت النقاب عن أن الملكيات العربية، عدا حفنة استثناءات، لم تكن تميل إلى الإفادة من هذه الشرعية لدفع بلادها قدماً نحو الحكم الديمقراطي الذي يطالب به المحتجُّون العرب.

لم تكن الملكيات العربية تميل إلى الإفادة مما تحوزه من شرعية لدفع بلادها قدماً نحو الحكم الديمقراطي الذي يطالب به المحتجّون العرب.

صحيح أن كل الملكيات العربية اتخذت خطوات لاسترضاء مواطنيها، إلا أنها فعلت ذلك من خلال تزويدهم بالمنافع المادية أو من خلال استحداث إصلاحات ضيِّقة منحتهم صوتاً محدوداً في حوكمة بلادهم. وقد تراوحت الإصلاحات السياسية بين إجراءات كانت شجاعة ظاهرياً لكنها في الواقع محدودة في المغرب، وبين أخرى مترددة وغير واثقة في الأردن، إلى عملياً لاشيء في البلدان الخليجية. وهكذا تبيَّن أن الملكيات لاتسعى إلى الإفادة من شرعيتها لتدبُّر أمر عملية إصلاح مُسيطر عليه من فوق، من شأنها تجنُّب تصاعد المطالب من تحت. ونتيجة لذلك، قد تتآكل شرعيتها وستواجه على الأرجح تحديات أكثر حدّة في المستقبل.

المغرب: مواصلة استباق الاحتجاجات؟

وحده من بين الملوك العرب، سارع الملك المغربي محمد السادس إلى تبنّي أجندة إصلاحات سياسية هامة، حالما اندلعت الاحتجاجات في 20 شباط/فبراير 2011. وهو سعى إلى نزع فتيل مطالب التغيير عبر موضعة نفسه في طليعة حركة الإصلاح. وفي غضون أسبوعين إثنين من بدء

الاحتجاجات في الشارع المغربي، أعلن الملك عن دستور جديد سيتم وضع مسودته وسيُعرض على استفتاء شعبي، على أن يلي ذلك في وقت قريب انتخابات برلمانية مبكِّرة. والحال أن مقاربة محمد السادس كانت تقتفي أثر نمط مترسِّخ من استباق المطالب من تحت إلى فوق عبر تقديم إصلاحات محدودة من فوق إلى تحت؛ وهو نموذج ميَّز أسلوب الملكية المغربية منذ الأيام الأخيرة لعهد الحسن الثاني في أواخر التسعينيات. لكن لايزال من غير المعروف ما إذا كان عرض الملك سيلبي مطالب الناس في الجو المشحون سياسياً للربيع العربي.

الدستور

في 9 آذار/مارس، أي بعد أسبوعين بالتحديد من بدء مواكب الاحتجاجات، أعلن الملك عن خطّة لصياغة دستور جديد، على رغم الحقيقة بأن الاحتجاجات في البلاد كانت محدودة قياساً بتلك التي اندلعت في تونس ومصر. ولأنه تحرَّك بسرعة مستبقاً المحتجين، فهو تمتع بمرونة تامة في تقرير من سيضع وثيقة الدستور، وبالتالي في تحديد إلى أي مدى ستذهب هذه الأخيرة في قولبة وسبك النظام السياسي الجديد. هذا في حين أن الجدل المشحون بالحدّة كان يهزّ مصر والأردن حول ما إذا كان يجب أن تُصاغ الدساتير من قِبَل جمعية دستورية منتخبة أم من قِبَل لجنة معيَّنة قبل إجراء الانتخابات. وقد أجاب عاهل المغرب على هذه الأسئلة بنفسه قبل أن تُطرح: فالدستور يجب أن تعدّه لجنة من الخبراء يعيِّنها الملك ويرئسها أحد مستشاريه هو عبد اللطيف المنوني. ولكي يجعل الملك العملية مشوبة بديمقراطية أكثر قليلا، أمر بتشكيل آلية أُطلِقَ عليها التسمية الغريبة «آلية الرصد» أو الدعم Mecanisme de suivi . هذه الهيئة التي ترأسها محمد معتصم، كان يفترض أن تخدم كحلقة وصل بين واضعي الدستور، من جهة، وبين الأحزاب السياسية والنقابات العمالية وجمعيات رجال الأعمال ومنظمات حقوق الإنسان وغيرها، من جهة أخرى. والحقيقة أن لجنة الخبراء تلقّت العديد من المخطوطات، بعضها كان مسودات دستورية كاملة وبعضها الآخر كان مجرد اقتراحات حول نقاط رئيسة. بيد أن مدى المشاركة اقتصر على ذلك وتوقف عند هذه المخطوطات المقترحة، فلم تنظّم مناقشات متابعة، وهيئة «الآلية» لم تُستشر ثانية إلى أن تم استدعاء أعضائها في 8 حزيران/يونيو للاستماع إلى عرض شفهي حول الدستور الجديد. ثم أن هؤلاء الأعضاء لم تقع عيونهم على المسودة المكتوبة للدستور إلا في 16 حزيران/يونيو، أي قبل يوم واحد من عرضها على الشعب.

القضيتان الأكثر إثارة للجدل في صياغة الدستور تعلقتا بهوية الدولة المغربية وسلطة الملك ودوره. وقد قدّمت الوثيقة إجابة واضحة حول السؤال الأول وهو أن المغرب، رسمياً على الأقل، مجتمع تعددي في مجال الدين، واللغة، والثقافة، وبأنه مستعد لاحتضان هذه التعددية. والاستهلال في الوثيقة يحدد المغرب بأنه دولة إسلامية. وتنص المادة الثالثة منها على أن الإسلام هو دين الدولة. وهذا كان أمراً حتمياً لأن الملك المغربي يُعتبر «أمير المؤمنين»، وبالتالي الدين يشكِّل دعامة شرعيته وسلطته.

مع ذلك، يضمن الدستور أيضاً حرية الممارسات الدينية لكل الأديان. وحين نقارن الدستور المغربي الجديد بمعظم الدساتير العربية، التي تنص على أن الشريعة هي أحد مصادر، إن لم يكن الـ«مصدر»، للتشريع، نجد أنه (مثله مثل سلفه الدستور السابق) ليبرالي للغاية. لكن من الهام هنا الإشارة إلى أن التوصية بأن ينص الدستور على ضمان «حرية الضمير» قد رُفضت. إذ تمت المجادلة بأن السماح للناس بتغيير إيمانهم، قد يفتح صندوق شرور يتعلّق بالاختيارات الفردية التي قد تكون أكثر خطراً من الدين المنظّم.

كما يعترف الدستور الجديد بالأمازيغية كلغة رسمية، على رغم الاحتجاجات من أن مثل هذا الاعتراف قد يوهن الهوية العربية للمغرب. إضافة إلى ذلك، يتضمن الدستور إشارة إلى تعددية النفوذ في الثقافة المغربية، من الثقافة الأندلسية وبشكل أعم المتوسطية، إلى ثقافة الشعب الصحراوي، كما إلى الثقافتين المسيحية واليهودية.

بيد أن الرسالة المتعلِّقة بسلطات الملك جاءت أكثر غموضا. وهذه بالطبع قضية مركزية في المغرب، لأنها تُحدد ما إذا كان القصر سيحتفظ بسيطرته على عملية التغيير، وعلى دوزنة الإصلاح كما يرى مناسبا، وأيضاً على تجنُّب الانتفاضات التي هزّت بلداناً أخرى في شمال إفريقيا. فالدستور لاينقل المغرب إلى ملكية دستورية (أو إلى ملكية برلمانية، وفق التعبير الذي يحبِّذه المغاربة)، حيث الملك لايحكم. فهذه لم تكُ النيّة. لكن الدستور يفرض بالفعل حدوداً رسمية جديدة على سلطة الملك، حين ينص على أنه يتعيَّن عليه أن يُسمّي «رئيس الحكومة»، أي رئيس الوزراء كما هم معروف الآن، من الحزب الذي يفوز بأكبر نسبة من الأصوات في الانتخابات. ومن جهة أخرى، يحفظ الدستور للملك ثلاثة مجالات حاسمة – الدين، الأمن، وقرارات السياسة الاستراتيجية– بوصفها تابعة حصرياً له. وحين تناقش مثل هذه القضايا، سيترأس الملك مجلس الوزراء، الأمر الذي سيضمن بشكل تلقائي أن تكون له الكلمة النهائية– وربما الكلمة الأولى أيضاً– في أي قرار.

من الممكن القول أن الإصلاح في كل المجالات سيكون مُداراً بإحكام من قِبَل العاهل.

علاوة على ذلك، في المسافة بين حدين أقصيين هناك منطقة رمادية شاسعة يمكن فيها للبرلمان والحكومة أن تكون لهما سلطة واسعة إذا ما قررتا ممارستها، ولكن أيضاً حيث الملك يستطيع التدخل عبر الإعلان أن هذا قرار استراتيجي. على سبيل المثال، لايحوز الملك اسمياً على اليد العليا في قضايا التعليم. فالقرارات في هذا المجال ستتخذها الحكومة برئاسة رئيس الحكومة. لكن إذا ما أرتأى الملك أن قضية تعليمية ما– على غرار التعديلات على المناهج– هي قضية استراتيجية، فإنه يستطيع التدخل وإعادة هذا الأمر إلى زمام سيطرته. الملك أصرٌّ حتى الآن على دمغ اسمه على كل السياسات الجديدة– كما حدث في العام 2001 حين أعلن عن تشكيل لجنة ملكية لصياغة قانون الأحوال الشخصية (التي تدير شؤون الزواج والطلاق وغيرها) بدلاً من قبول توصيات سبق أن

وضعتها المنظمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى. والحال أن تراجع احتمال أن يحاول البرلمان والحكومة توسيع صلاحياتهما، هو تاريخ قائم بذاته من السلبية والرضوخ إلى الملك في السياسات المغربية. ويجادل هنا المحللون بأنه في ظل الدستور القديم، كان يمكن للبرلمان والحكومة أن تمارسا نفوذاً أكبر بكثير مما فعلتا. وبالتالي، من الممكن القول أن الإصلاح في كل المجالات سيكون مُداراً بإحكام من قِبَل العاهل المغربي.

لقد طُرِحت مسودة الدستور في استفتاء شعبي في أول أيلول/سبتمبر. وكما كان متوقعاً، أقِّرت المسودة بسهولة. وقد ذكرت المصادر الرسمية أن 98.5 بالمئة من المقترعين وافقوا على الوثيقة الجديدة، وأن نسبة الاقتراع كانت 73 في المئة. بيد أن هذا النصر الكاسح في الاستفتاء سيُضعف، بدل أن يعزز، الفرص بأن يتم تطبيق الدستور بالكامل. إذ أن غياب النقاش حول الدستور الجديد، يشي بأن الاقتراع كان بمثابة إعلان ثقة بالملك وبقيادته أكثر من كونه بيان دعم لمجموعة القواعد التي يُتوقع أن يتقيَّد بها الملك.

مايتعدى الدستور

الواقع أن ثمة احتمالاً حقيقياً بألا يلي الدستور الجديد أي إصلاح سياسي حقيقي. وهذا بدوره قد يلقي بظلاله على المستقبل. فبسبب الغموض الذي يلف النص المتعلِّق بسلطات العاهل المغربي، لايزال في مقدور هذا الأخير الاحتفاظ بسيطرته على معظم القرارات إذا لم يتعرَّض إلى تحدٍ من الاحزاب السياسية في البرلمان أو من المعارضة خارج البرلمان. والمعضلة هنا أن العديد من الأحزاب القديمة هي أحزاب قَصُر لاتنوي قط تحدي محمد السادس. ثم أن أحزاب المعارضة خلال حقبة الحسن الثاني، خاصة حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية الذي كان ذو ميول يسارية في السابق، خسرت الكثير من ديناميكيتها، ويبدو أن القادة المسنين لهذين الحزبين غير مهتمين بقلب الواقع الراهن.

ثمة احتمال حقيقي بألا يلي الدستور الجديد أي إصلاح سياسي حقيقي. وهذا بدوره قد يلقي بظلاله على المستقبل.

إضافة إلى ذلك، ليس حزب الأصالة والمعاصرة الجديد قوة يمكن أن تحاول تحويل البرلمان إلى سلطة موازنة لسلطة الملك. فهذا الحزب، الذي أطلقه وزير الداخلية فواد علي حلمي وهو صديق شخصي للملك، حصد أكبر عدد من مقاعد المجالس المحلية، والأهم أنه حقق وجوداً قوياً في البرلمان من دون التنافس في الانتخابات البرلمانية، بفعل الاندماجات، والتحالفات التي أقامها الحزب، علاوة على تغيُّر ولاء أعضاء في أحزاب أخرى. وفي خلال التحضير لانتخابات 2011 شكّل هذا الحزب (الذي يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه حزب الملك) «التحالف من أجل الديمقراطية» بالاشتراك مع ثلاثة أحزاب قصر قديمة (التجمع الوطني

للأحرار، والاتحاد الدستوري، والحركة الشعبية) ومع أربعة أحزاب صغيرة متباينة (الحزب الاشتراكي، حزب العمل، حزب اليسار الأخضر، وحزب النهضة والفضيلة والإسلامي). بيد أن مجموعة الثمانية هذه، كما بات يُطلق على التحالف، أخفقت في كسب غالبية الأصوات، وبالتالي فهي ستبقى في صفوف المعارضة. وبصفتها هذه فهي ستتحدى حتماً الحكومة، لكن ليس الملك.

لكل هذه الاعتبارات، احتمال إفادة البرلمان من السلطات الأوسع التي مُنِحت له في ظل الدستور الجديد، يعتمد على الحزب الذي فاز بأكثر الأصوات في الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، وهو حزب العدالة والتنمية. وكما يتطلّب الدستور الجديد، سيتعيَّن على الملك تسمية الأمين العام لهذا الحزب، عبد الإله بنكيران، رئيساً للوزراء. وفي حين أن نجاح هذا الحزب الإسلامي يُقلق العلمانيين المغاربة، إلا أنه من غير المحتمل في الواقع أن يبرز الحزب كمحبِّذ قوي للتغيير. فهو، أولاً، يسيطر على 107 مقاعد فقط من أصل 395 مقعداً في البرلمان، فيما تحل مجموعة الثمانية في المرتبة الثانية بفارق قليل مع سيطرتها على 101 مقعد. وبالتالي، سيكون على حزب العدالة والتنمية أن يتحالف مع حزب الاستقلال وأحزاب أخرى أصغر. ثانياً، أعلن هذا الحزب مراراً وتكراراً أن أحد أهدافه الرئيسة هو أن يكون مقبولاً كلاعب سياسي شرعي، وبأن يصبح مندمجاً بالكامل في النظام السياسي. هذه الرغبة في الاندماج كانت واضحة في البرلمان الأخير، حيث فاز الحزب بثاني أكبر عدد من المقاعد في انتخابات 2007. فهو تصرَّف كحزب معارض موالٍ إلى حد كبير، ولم يمارس قط الكثير من الضغوط من أجل التغيير، على رغم التزامه النظري ببلورة برلمان أقوى.

يبدو المغرب نموذجاً قد تُنصح كل الملكيات العربية بأن تحذو حذوه، موفّراً درساً حول كيف يمكن لإصلاح محدود من فوق إلى تحت، إذا ما طُبِّق بسرعة ولباقة، أن يستبق الضغوط من تحت المطالبة بتغيير جذري.

لقد فاز الملك بوضوح في الجولة الأولى من حرب الإصلاح؛ وواجه بنجاح بداية الاحتجاجات من خلال موضعة نفسه قبل المحتجين مستبقاً مطالبهم. وهو تجنَّب أي تحدٍ خطير لسلطته ومنح البلاد دستوراً جديداً يبدو جيداً على الورق لكنه لايُجبره على التخلي عن الكثير من سلطاته. إن شرعية الملك الشخصية لم تمس. ومن الناحية السطحية على الأقل، يبدو المغرب نموذجاً قد تُنصح كل الملكيات العربية بأن تحذو حذوه، موفَّراً درساً حول كيف يمكن لإصلاح محدود من فوق إلى تحت، إذا ما طُبِّق بسرعة ولباقة، أن يستبق الضغوط من تحت المطالبة بتغيير جذري.

لكن، ثمة عوامل عدة قد تحوِّل نصر الملك إلى خسارة صاعقة. فالدستور الجديد فشل في إقناع غالبية المغاربة بأن البرلمان العتيد سيلعب دوراً هاما. ثم أن الاقبال على الاقتراع بلغ 45 في المئة فقط. صحيح أن هذا كان أفضل من العام 2007 حين كانت نسبة المقترعين 37 في المئة، إلا أن هذه لم تكن أيضاً علامة كاسحة على وجود دعم للعملية الانتخابية. والواقع أنه قبل الانتخابات البرلمانية،

كان المثقفون يجادلون بأنه إذا ماكانت نسبة المقترعين أقل من 50 في المئة، فهذا سيشكِّل رفضاً لإصلاحات الملك، وسيكون بمثابة رسالة بأن المطلوب أكثر. علاوة على ذلك، وكما في 2007، عمد العديد من المقترعين إلى تشويه أوراق اقتراعهم كدلالة احتجاج.

بيد أن الأهم على المدى البعيد هو احتمال يقظة المعارضة من خارج البرلمان، بما في ذلك حركة 20 فبراير والجواد المفاجيء دوماً في سياقات السياسات المغربية حركة العدل والإحسان. لقد تعهَّدت حركة 20 فبراير بمواصلة النضال من أجل إصلاحات أعمق، لكنها حتى الآن لم تجتذب سوى دعم قليل، حيث أن المظاهرات في مدينة الدار البيضاء الصاخبة نادراً ما اجتذبت أكثر من بضعة آلاف محتج. لكن، خلف هذه المظاهرات الكسولة يتربّص الكثير من الامتعاض. فالمغرب يعاني من الأمراض الاقتصادية نفسها التي تواجهها البلدان العربية غير المنتجة للنفط: نسبة البطالة المرتفعة، خاصة بين الشبان؛ النمو البطيء الذي ينبيء بمستقبل قد يزداد سوءاً؛ مقارنات واضحة وفاقعة بين الاغنياء والفقراء؛ والفساد. هذه المشاكل تبرز على خلفية معلومات تتوافر بشكل مطّرد تُظهر للناس أنه في الإمكان تجنّب مصائرهم السلبية. وهذه النقطة الأخيرة واضحة بشكل فاقع في مدن الأكواخ الشاسعة التي تزنِّر المدن، وفي أدغال الحديد المموّج الصدأ والصفائح البلاستيكية حيث كل مسكن خرب متداع يعلوه، مع ذلك، صحن فضائي أبيض صغير.

ربما الأكثر أهمية من حركة 20 فبراير نفسها هي المنظمات التي تدعمها، وعلى وجه الخصوص العدل والإحسان التي تُعتبر أكبر منظمة إسلامية في البلاد (على رغم أن تعداد عضويتها غير متوافر). فهذه المجموعة ترفض الاشتراك علناً في العملية السياسية لأنها لاتقبل شرعية النظام الملكي، ولا دور الملك كـ«أمير مؤمنين»، ولا النظام السياسي الذي تعتبره فاسداً إلى حد كبير. لكن، وفي حين أنها تعرب عن دعمها لحركة 20 فبراير، إلا أنها واصلت الوقوف جانباً. وعلى رغم أنها لاتشجع أعضاءها على الاشتراك في المظاهرات، إلا ان في وسعها أن تصبح سريعاً لاعباً إذا ما استؤنفت الاحتجاجات. وهذا يمكن أن يغيِّر قواعد اللعبة.

لقد فاز الملك حتماً بالمعركة الأولى، كما أسلفنا، لكن حصيلة الحرب لاتزال مجهولة إلى حد كبير.

الأردن: انسياق مُتردد نحو الإصلاح

رد فعل الأردن على الاحتجاجات المحلية والانتفاضات في المنطقة، كان أكثر تردداً بكثير من رد المغرب. ففي حين تحرَّك الملك محمد السادس بشجاعة مُستبقاً المحتجين من خلال إدخال إصلاحات، لم يقترح الملك عبد الله حتى الآن سوى إصلاح على مراحل وشيئاً فشيئا. صحيح أن الأردن لم يشهد مظاهرات واسعة النطاق، إلا أن الاحتجاجات كانت حدثاً متواصلا. وقد تراوحت المطالب بين ماهو

سياسي، مثل الدعوات إلى إعادة توزيع السلطة بين الأفرع الثلاثة للحكم، وبين ماهو اقتصادي، بما في ذلك المطالب بالمساواة الاجتماعية وبذل اهتمام أكبر بالمناطق الريفية خارج العاصمة. وقد عيَّن الملك لجنتين، أنيط بالأولى تغيير القانون الانتخابي وكُلِّفت الثانية باقتراح تعديلات دستورية، وذلك كاستجابة جزئية لمثل هذه المطالب، لكن ليس ثمة بعد خطة سياسية أو اقتصادية بعيدة المدى لمواجهة كل هذه التحديات.

على أي حال، الفارق بين مقاربتي الأردن والمغرب يعكس التباين العميق بين نظاميهما السياسيين. فالمغرب لديه نظام حزبي حَسَن التطور، مايخلق برلماناً تستطيع فيه الأحزاب أن تلعب دوراً محتملاً ذا معنى. هذا في حين يُعيق قانون الانتخاب وسياسات النخبة الحاكمة تشكُّل أحزاب سياسية حقيقية في الأردن. ثم أن العاهل المغربي كان قادراً على الإعلان بأنه سيقبل نتائج الانتخابات في مجال اختيار رئيس الوزراء، هذا في حين أن الملك في الأردن لم يفشل في إبداء مثل هذا الأعلان وحسب، بل لم يكن في وسعه أيضاً أن يفعل لأن ثمة حاجة لأن تتطور الأحزاب أولا.

إحباط واسع النطاق

يتمتع الأردن بنظام سياسي أكثر انفتاحاً من العديد من البلدان المجاورة، حيث توجد فيه أحزاب شرعية، وسقف حرية صحافة أعلى، وقيادة تتمتع بالشرعية. وهذا سمح للمظاهرات السلمية والصغيرة بأن تنطلق، ما أدّى إلى تنفيس الغضب. لكن، من الناحية السلبية، احتواء مثل هذا الغضب قد يمنع الحكومة أيضاً من إجراء تقييم سليم لمضاعفات مايحدث في العالم العربي برمته، ومن المباشرة بعملية منهجية جدِّية لتحقيق الإصلاح. بدلاً من ذلك تحاول الحكومة التحرّك وفق الحدود الدنيا.

تركَّزت مطالب المحتجين في الأردن على التغيير من داخل النظام، لا على تغيير النظام نفسه. وفي حين أن العديدين يريدون تحقيق تغييرات جدّية في هيكلية الحوكمة، إلا أنهم يريدون أيضاً أن يكون الملك هو من يقود عملية الإصلاح.

لقد تركَّزت مطالب المحتجين في الأردن على التغيير من داخل النظام، لا على تغيير النظام نفسه، وهذا لأن كل القواعد الشعبية في البلاد تدعم بقوة المؤسسة الملكية. وفي حين أن العديدين يريدون تحقيق تغييرات جدِّية في هيكلية الحوكمة، إلا أنهم يريدون أيضاً أن يكون الملك هو من يقود عملية الإصلاح.

وعلى رغم أن النظام الملكي يواصل كونه ملاءة أمنية لكل الأردنيين بغض النظر عن جذورهم- موفِّراً بذلك الحماية لمختلف المجموعات الإثنية- ، إلا أن الاحباط كان يتنامى في السنوات الأخيرة. فالناس أثبطوا من نظام وعد كثيراً وغالباً بالإصلاح السياسي في الماضي، لكن من دون تنفيذ جدّي. كما أن الإصلاحات الاقتصادية طُبِّقت من دون نظام من الضوابط والتوازنات. ويشعر العديد من الأردنيين أن فوائد مثل هذا الإصلاح سقطت في أحضان حفنة نخبوية بدل أن تطال مجموع الشعب.

كما أنهم تعبوا من عناد الطبقة السياسية والاجتماعية التي تفيد من النظام الريعي (حيث الولاء يُشرى بالمنافع والعطايا)، والتي تحبط بنجاح أي إصلاحات قد تستأصل مزاياها وتقيم مكانها نظاماً يستند إلى معايير الكفاءة [1].

الأردنيون مُوحَّدون وراء دعوة الحكومة إلى مكافحة الفساد، الذي يعتقد الكثيرون أنه تفاقم بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية – وفق تقرير منظمة الشفافية الدولية حول مؤشر مدركات الفساد، هبط الأردن من المرتبة 37 (من بين 178 بلدا) إلى المرتبة 56 (من بين 182 بلدا) في الفترة بين 2003 و2011. ويريد الناشطون مأسسة التغييرات في النظام كي يمكن استئصال الفساد من جذوره، وليس فقط معاقبة الفاسدين حين يقبض عليهم متلبسين.

أما بالنسبة إلى قضايا أخرى، فلازال الأردنيون منقسمين وفق خطوط صدع متعددة: ليس فقط بين الشرق أردنيين وبين الفلسطينيين (كما يشدد المحللون دوماً بطريقة تبسيطية) بل أيضاً بين الفقراء والأغنياء، وبين السكان المدينيين والريفيين. بعض المطالب تركِّز على شؤون سياسية مثل إعادة توزيع السلطة بين الأفرع الثلاثة للحكم، وعلى طريقة أخرى لاختيار رئيس الوزراء والحكومة. ثم أن الدور المتزايد الذي تلعبه أجهزة المخابرات في مختلف مناحي الحياة في البلاد– الذي يتجاوز بكثير الحاجات الأمنية– أسفر عن شعور بالمرارة لدى قطاعات واسعة من المجتمع الأردني. ولذا، فقد دعا المحتجون إلى الحد من دور هذه الأجهزة في الشؤون السياسية.

لقد ازدادت الفجوة بين الفقراء والأغنياء كنتيجة للسياسات الاقتصادية التي اعتُبر أنها تصب في صالح النخبة، فيما هي تُهمل المناطق خارج العاصمة. وهذا ماحفز المطالبات بإحراز تقدم على صعيد العدالة الاجتماعية والاقتصادية. وعلى وجه الخصوص، باتت المحافظات الأفقر تدعو إلى توزيع أكثر عدلاً للموارد وفرص عمل أكبر.

وكما في كل البلدان العربية، وجد الاحباط واسع النطاق تعبيره في ارتفاع وتيرة حركة الشباب النشطة. وفي حين أن العديد من الشبان في البلد واعون سياسيا، ومدركون لحقوقهم، وبارعون في الانترنت، وغير خائفين من طرح قضايا من دون كابح، إلا أنه ينقصهم التنظيم السياسي. لكن، وعلى رغم ضعفها، تمكَّنت الحركة الشبابية في بعض الأحيان من تخطّي كل الخطوط الإثنية. ولذا، فهي تمتلك إمكانية لعب دور متزايد الأهمية في مستقبل البلاد، خاصة حين نضع في الاعتبار أن 70 بالمئة من السكان هم دون سن الثلاثين. هذا بالطبع إذا مانجحت هذه الحركة في تنظيم نفسها سياسياً وانفصلت عن الخطوط التقليدية الإثنية، والقَبَلِية، والدينية.

تمكّنت الحركة الشبابية في بعض الأحيان من تخطّي كل الخطوط الإثنية، وهي تمتلك إمكانية لعب دور متزايد الأهمية في مستقبل البلاد، خاصة حين نضع في الاعتبار أن 70 بالمئة من السكان هم دون سن الثلاثين.

جهود الإصلاح السياسي منذ كانون الثاني/يناير 2011

لقد أجبرت الانتفاضات العربية، معطوفة على المظاهرات المنتظمة في الأردن (وإن كانت الاحتجاجات في الأردن أصغر حجماً مقارنة بالبلدان العربية الأخرى) النخبة السياسية على التحرّك، على الأقل بشكل هامشي، بعيداً عن خطابها المنمّق والتملقي المنتظم حول الإصلاح الذي لايخدم سوى مصالحها. فأولاً، وقبل كل شيء، من شأن قانون انتخاب جديد أن يكون حجر الزاوية لأي عملية إصلاح جدّي. ذلك أن نظام شخص واحد- صوت واحد في البلاد يسمح للناخبين باختيار مرشح واحد فقط، حتى ولو أن العديدين يُنتخبون من كل دائرة. ومثل هذا النظام يُحابي النخب القَبَلية والوجهاء المحليين، فيما يُثبط تشكيل أحزاب سياسية. وهذا، إضافة إلى التلاعب بتقسيم الدوائر الانتخابية لخدمة أطراف معيّنة، أنتج برلمانات ضعيفة بنيوياً وغير تمثيلية. فالدوائر الانتخابية مُصمَّمة لزيادة عدد أعضاء البرلمان من المناطق القَبَلية والريفية- الذين هم تقليدياً معتمدون على خدمات الدولة- على حساب أولئك الذين هم من المدن والبلدات. وما لم يتغيَّر هذا النظام، سيبقى البرلمان تحت هيمنة العناصر القَبَلية أو المرشحين المستقلين، وليس بإشراف أعضاء الأحزاب السياسية، مايؤدي إلى إدامة وتأبيد نموذج الدولة الريعية.

في 14 آذار/مارس، أنشأ الملك لجنة الحوار الوطني لمناقشة نظام الاقتراع المثير للجدل. وقد أوصت هذه اللجنة بإلغاء صيغة شخص واحد- صوت واحد، وهذه كانت خطوة هامة. لكن، ليس من المحتمل، من سوء الحظ، أن تُنتج هذه التعديلات الثانوية برلمانات تستند إلى أحزاب سياسية قوية في المستقبل المنظور، مالم يشمل نظام الاقتراع المختلط الذي تدعو إليه اللجنة أكثر من مجرد تخصيص الحد الأدنى من المقاعد للوائح الوطنية. وحتى كتابة هذه السطور، لم تتم ترجمة هذه التعديلات، على رغم محدوديتها، في شكل قانون انتخابي جديد. وسبق لحكومة رئيس الوزراء عون الخصاونة ان أعلنت بأن هذا القانون لن يكون جاهزاً لطرحه على البرلمان قبل آذار/مارس المقبل.

والحال ان إحدى القضايا الرئيسة التي تؤثِّر على حديث الإصلاح في الأردن تكمن في هشاشة الهوية الوطنية الأردنية المشتركة. فبعد 65 سنة من الاستقلال، و60 سنة على منح الفلسطينيين اللاجئين من حرب 1948 المواطنة الأردنية الكاملة، لاتزال هذه القضية من دون حل سياسيا. ويُعتبر النقاش العام حول قضية الهوية مدعاة انقسام وغالباً مايغشى الطابع الانفعالي على الإشارات الموسمية إليها، فيما النقاشات العقلانية او البناءة نادرة. علاوة على ذلك، أثّر عدم إيجاد تسوية للصراع العربي- الإسرائيلي على وجه الخصوص على تطوُّر هوية وطنية حديثة وصحيّة؛ كما أن العديدين استخدموا هذا الصراع بطريقة مبررة وغير مبررة على حد سواء لإعاقة عملية الإصلاح السياسي. فأردنيو الضفة

إحدى القضايا الرئيسة التي تؤثِّر على حديث الإصلاح في الأردن تكمن في هشاشة الهوية الوطنية الأردنية المشتركة.

الشرقية يخشون من تضعضع الهوية «الأردنية للضفة الشرقية» إذا ما أدى القانون الانتخابي إلى برلمان أكثر تمثيلاً يشمل مزيداً من الأردنيين من ذوي الأصول الفلسطينية؛ فيما الأردنيون من أصل فلسطيني يشكون من أنهم غير مُمثّلين بالكامل. وقد مال النقاش حول هذه المسألة بين كلا الطرفين لأن يكون مشحوناً للغاية، في حين أن الدولة لم تكن قادرة على معالجة المشكلة بشكل صحيح. كما أن لجنة الحوار الوطني لم تكن قادرة على مجابهة مسألة الهوية الوطنية، وفشلت مجدداً في تحديد من هو الأردني.

في محاولة أخرى لتلبية مطالب المحتجين، عيَّن الملك في 27 نيسان/إبريل لجنة حول التعديلات الدستورية أنيط بها اقتراح تغييرات جديدة في دستور غالباً ما عُدِّل في الماضي. بيد أن المشككين لاحظوا أن التعديلات عزَّزت عادة السلطة التنفيذية على حساب السلطتين التشريعية والقضائية، وهو نقيض مايريده المحتجون.

اللجنة الدستورية بلورت مجموعة من التوصيات التي تم إقرارها مع بعض التعديلات من جانب غرفتي البرلمان في نهاية أيلول/سبتمبر. التعديلات الأخيرة كانت إيجابية وهامة على رغم أن أعضاء اللجنة، وفي حين أنهم يحظون باحترام، لم يكن بينهم أي من ممثلي المعارضة. وقد تطرقت التعديلات إلى مطالب لطالما طرحتها مجموعات الإصلاح والرأي العام، وهي تشمل إنشاء محكمة دستورية للتدقيق بدستورية القوانين والتنظيمات؛ وإقامة لجنة انتخابية مستقلة كي تحل مكان وزارة الداخلية في تنظيم الانتخابات؛ وتحسين الحريات المدنية، وحظر التعذيب في أي شكل من الأشكال؛ والحد من قدرة الحكومة على إصدار القوانين المؤقتة خارج دورات انعقاد البرلمان. علاوة على ذلك، حدَّدت التعديلات صلاحية محكمة أمن الدولة في قضايا الخيانة العظمى، والتجسس، والإرهاب؛ وأشارت إلى أنه في ماعدا هذه التهم، يتعيَّن محاكمة المواطنين أمام محاكم مدنية. ثم أنها نصّت على أنه لايمكن حل البرلمان من دون استقالة الحكومة أيضا، وأنه لن يكون من حق رئيس الوزراء المقال أو المستقيل إعادة تعيينه.

على رغم كل ذلك، افتقرت التعديلات إلى جملة اجراءات ضرورية: إذ في حين أن الملك فقّد قدرته على تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مُسمَّى، إلا أن كل صلاحياته الأخرى بقيت كما هي. وعلى سبيل المثال، الملك لايزال يُعيِّن ويُقيل رئيس الوزراء ومجلس الأعيان. وعلى رغم أن اللجنة الدستورية ناقشت فكرة إضافة الجندر (جنس الفرد) إلى لائحة الفئات المحظور ممارسة التمييز ضدها، إلا أنها اختارت إبقاء الجندر خارج اللائحة لأسباب دينية وسياسية. وأخيراً، وفيما تم الحد بشكل طفيف من دور أجهزة الأمن في الشأن السياسي من خلال بعض التعديلات، إلا أنه لم يُكبح[2].

جهود الإصلاح الاقتصادي منذ كانون الثاني/يناير 2011

على رغم أن الإصلاح السياسي كان محدوداً حتى الآن، إلا أنه تم على الأقل اتخاذ بعض

الإجراءات. لكن على الصعيد الاقتصادي، لم يكن ثمة عملياً إصلاح اقتصادي. فرئيس الحكومة السابق معروف بخيت، الذي عيَّنه الملك في شباط/فبراير، لم يُعرف عنه أنه إصلاحي؛ وهو فشل في بلورة استراتيجية اقتصادية بعيدة المدى للتعاطي مع المشاكل الحادة في البلاد، بما في ذلك تفاقم عجز الموازنة الذي وصل إلى نسبة خطرة بلغت 11 في المئة (باستثناء المنح الخارجية التي كانت تساعد عادة على سد الفجوة)، والبطالة التي لاتزال تحوم فوق رقم رسمي هو 13 في المئة [3]. وفي تشرين الأول/اوكتوبر، تمّ استبدال بخيت بعون الخصاونة، وهو قاضٍ سابق في محكمة العدل الدولية ويعتبر أكثر ميلاً للإصلاح من أسلافه. وقد نالت الحكومة الجديدة الثقة في البرلمان، لكنها لم تعلن بعد عن استراتيجية اقتصادية بعيدة المدى.

بالطبع، جرت محاولات للإصلاح في الماضي. كانت الأجندة الوطنية للعام 2005 تنطوي على استراتيجية للتعامل مع المشاكل الاقتصادية الهيكلية. وقد وضع ذلك البرنامج الخطوط الأولى لخطّة مدتها عشر سنوات للقضاء على العجز في الميزانية بحلول العام 2016، باستثناء المنح. كما كان يهدف للوصول إلى فائض قدره 1.8 في المئة وخفض معدّل البطالة إلى 6.8 في المئة بحلول العام 2017. ومع ذلك، لم تُنفَّذ هذه الاستراتيجية أبداً، ولم تتمّ صياغة استراتيجية جديدة. بدلاً من ذلك، عندما ساء الوضع في ضوء الأزمة المالية العالمية وارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة، تبنّت الحكومة سياسة مالية توسّعية زادت في حجم المشكلة إلى حد كبير. وفي حين أن هذا قد يكون مفهوماً في المدى القصير، إلا أن الحكومة لم تقدّم خطة متوسطة الأجل من شأنها أن تضمن المحافظة على المسؤولية المالية. فالمنح المالية مثل المنحة البالغة 1.4 مليار دولار من المملكة العربية السعودية ليست مضمونة في المستقبل، ولن تساهم في حل المشكلة البنيوية في الميزانية في الأردن، حيث أن الإيرادات غير قادرة على تلبية النفقات التشغيلية للحكومة، ناهيك عن أي نفقات رأسمالية.

لقد تمّ الإعلان عن استراتيجية وطنية للتشغيل من شأنها، من بين أمور أخرى، أن تستبدل العمالة الوافدة بأخرى محلّية في آذار/مارس، لكنها لم تنشر حتى كتابة هذه السطور. علاوة على ذلك، أرسلت الحكومة إشارات مربكة حول سياستها. ففي أيلول/سبتمبر، على سبيل المثال، تمّ صرف محافظ البنك المركزي من الخدمة بسبب «آرائه الليبرالية»، وإيمانه بـ «اقتصاد السوق»، وخلافه مع الحكومة حول سياستها الاقتصادية. كانت الدولة تحاول أساساً استرضاء الرأي العام بمزيج من زيادة رواتب الموظفين الرسميين، والدعم الإضافي، وإنشاء «صندوق تنمية» للمحافظات الريفية، والذي سيتم تمويله عن طريق المنحة السعودية. (لم يتم الإعلان عن أي خطط بشأن الكيفية التي سيتم بها إنفاق الأموال). وبالتالي فإن الردّ الاقتصادي على الاضطرابات لم يتضمّن أي تدابير إصلاح حقيقية.

في أيار/مايو، أعلن مجلس التعاون الخليجي، الذي يتألف من ملكيات الخليج العربية الست، أنه يرحّب بانضمام الأردن والمغرب إلى عضويته، وبدأت المفاوضات في أيلول/سبتمبر الماضي. ويأمل

الأردن بأن تتضمن العضوية الكاملة حرية حركة العمالة، وبالتالي زيادة التحويلات المالية وانخفاض البطالة. وقد أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي أيضاً عن خطة خمسية لدعم الأردن اقتصادياً، وسيتم مناقشة تفاصيل الخطة من قبل قادة دول الخليج في اجتماعهم المقبل في كانون الأول/ديسمبر.

الردّ الاقتصادي على الاضطرابات لم يتضمّن أي تدابير إصلاح حقيقية.

الرأي العام الأردني غير متأكد بشأن هذه المسألة، وحجم المناقشات التي تجري حولها غير مسبوق. فالكثير من الأردنيين لم يعودوا راضين عن التدابير الاقتصادية التي يُفترض أن تخفّف من غلواء محنتهم المالية، لكنهم يلمّحون أيضاً إلى قيود على التغيير السياسي من جانب منظمة تمثل البلدان التي رفضت طويلاً القيام بإصلاح سياسي. وفي حين أنه لا الحكومة الأردنية ولا بلدان مثل المملكة العربية السعودية قالت إن ثمّة مقابلاً سياسياً لعضوية مجلس التعاون الخليجي، فإن الكثير من الأردنيين يشكّون، في الواقع، في أن يكون هذا هو الحال. كما ألقت التصريحات الأخيرة لوزير خارجية دولة الإمارات، والتي قال فيها أن عضوية الأردن في مجلس التعاون الخليجي لم تحظ حتى الآن بالإجماع داخل المجموعة، مزيداً من الشكوك حول هذه المسألة.

التطلُّع إلى المستقبل

كانت استجابة الأردن للانتفاضات حتى الآن متباينة وبنت ساعتها. والحكومة لاتزال تفتقر إلى استراتيجية شاملة. سياسياً، تمثّل التعديلات خطوة أولى جيدة. ومع ذلك، فإنها لازالت بعيدة عن كونها عملية إصلاح مؤسسي أكثر اتساعاً وشمولاً وقابلة للقياس تقدّم رؤية أكثر شمولاً لمستقبل الأردن، ويمكن أن تدمج بنجاح مطالب مختلف القواعد الشعبية بطريقة تؤدي إلى مستقبل صحي وتعددي ومزدهر للبلد. ولا يمكن إلّا لعملية حوار شاملة تُشرِك جميع القوى الرئيسة في المجتمع أن تؤدي إلى تفاهم مشترك حول رسم مسار قد يفضي إلى الانتقال في نهاية المطاف من نظام قائم على الريعية إلى تنمية مستدامة للبلاد.

لقد قام أحد مؤلّفَي هذه الورقة مؤخراً بزيارة إلى الأردن. على أرض الواقع، كان من الواضح أن الأردنيين ليسوا راضين عن الإصلاحات حتى الآن، لكنهم يأملون في أن تكون العملية أكثر جديّة وتؤدي إلى نتائج ملموسة، بدلاً من أن تكون جولة أخرى من الوعود التي لم تتحقّق. ومع ذلك، من الواضح أيضاً أن الشعب، بكل تنوّعه العرقي والاجتماعي وتطلعاته السياسية والاقتصادية المختلفة، يريد من الملك قيادة هذه العملية الإصلاحية. ويبدو أن الملك يدرك هذا التحدي جيداً، لابل هو يدرك أن عليه مواجهة القوى التي تعمل من أجل الحفاظ على الوضع الراهن، وهي قوى غالباً ما تأتي من

داخل دائرة النخبة السياسية والتقليدية للنظام. وفي حين أن الوضع الراهن غير قابل للاستمرار في الأردن، يمكن للإصلاح من فوق إلى تحت أن ينجح، وفي الواقع، هذا هو السبيل الوحيد للمضي قُدُماً في بلد فيه القوى السياسية المنظّمة ضعيفة. والسؤال هو ما إذا كانت النخبة السياسية التي حالت دون حدوث التغيير في الماضي سَتَرْكَن، بسبب عدم وجود احتجاجات ضخمة، إلى الاعتقاد بأنها قد نجت من العاصفة، وأن بإمكانها العودة إلى عاداتها القديمة.

دول الخليج: في انتظار الإصلاح

باستثناء البحرين، ظلّت ملكيات وإمارات الخليج بمنأى عن الاضطرابات إلى حد كبير، لكنها لم تستفد من الهدوء لإدخال إصلاحات من فوق لتجنّب حدوث مشاكل في المستقبل. وعلى رغم أن حجم الفوائد الاقتصادية التي وزعتها على سكانها يوحي بأنها واعية للغاية لاحتمالات الاضطراب، إلا أنه يبدو أنها غير قادرة على اتخاذ إجراءات حاسمة.

البحرين: بين الربيع العربي وإيران

البحرين هي الدولة الخليجية الوحيدة التي شهدت احتجاجات مديدة وواسعة النطاق شبيهة باحتجاجات الربيع العربي. فمنذ شباط/فبراير، شهدت البلاد تظاهرات مستمرة، لم يتم التمكُّن من إخمادها لا عن طريق محاولات مبكرة لرشوة مشاعر الاستياء بالسخاء الاقتصادي، ولا عن طريق القمع الشديد في وقت لاحق، بما في ذلك التدخل من جانب قوة درع الجزيرة التابعة لمجلس التعاون الخليجي والمكوّنة في معظمها من قوات سعودية وإماراتية.

كانت إيران تعلن عن تأييدها للمتظاهرين في البحرين. ومن وجهة نظر الحكومة، فإن هذا الدعم الخارجي هو السبب الحقيقي لاستمرار الصراع.

ثمّة عنصران اثنان يجعلان الوضع في البحرين يختلف عن الوضع في دول الخليج الأخرى أو غيرها من الدول العربية التي تمرّ بانتفاضات شعبية واسعة النطاق. أولاً، كان للاحتجاجات طابع طائفي بقوة، حيث أنها وضعت المتظاهرين الشيعة في مواجهة الحكومة التي يُهيمن عليها السنّة. ثانياً، انتفاضة البحرين هي تكرار لنزاع سابق استمرّ خلال التسعينيات وتمت تسويته على نحو متزعزع بالاتفاق على ميثاق العمل الوطني الجديد في العام 2001. وكما كان الحال في الماضي، فإن أحدث الاحتجاجات لاتزال تحدث على خلفية المظالم الشيعية الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك في سياق الاتفاق السياسي الفاشل الذي تم في العام 2001، والذي قدّم دستوراً جديداً وبرلماناً منتخباً من دون أن يكبح سلطة الملك. وما زاد الأمور تعقيداً هو أن إيران كانت

تعلن عن تأييدها للمتظاهرين في البحرين. ومن وجهة نظر الحكومة، فإن هذا الدعم الخارجي هو السبب الحقيقي لاستمرار الصراع.

عندما بدأت الاحتجاجات، حاول الملك إرضاء المشاركين فيها عن طريق إصدار الأوامر بأن يتم منح كل عائلة 3,000 دولار بمناسبة الذكرى السنوية لميثاق العمل الوطني. بيد أن المطالب في البحرين كانت سياسية أكثر منها اقتصادية واستمرت الاضطرابات. وبحلول منتصف شباط/فبراير، استولى المتظاهرون على دوّار اللؤلؤة للمطالبة بديمقراطية فاعلة، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، وإزاحة رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، وهو عمّ الملك الذي يشغل المنصب منذ العام 1971، ويعتبر فاسداً للغاية. كما طالبوا بمزيد من المساكن وفرص العمل. فشلت محاولات بدء حوار بين المتظاهرين وولي العهد، على الرغم من الضغوط القوية من جانب الولايات المتحدة، والتي رأت أن المفاوضات هي السبيل الوحيد ليس لحلّ ورطة البحرين وحسب، ولكن لحل ورطتها هي نفسها أيضاً: إذ وجدت واشنطن نفسها عالقة بين دعمها المعلن للربيع العربي وبين ضرورة الحفاظ على علاقات جيدة مع البلد الذي يستضيف الأسطول الأميركي الخامس.

مع تصاعد وتيرة الاحتجاجات، تفاقمت أعمال العنف والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من قبل الشرطة. وقد تم توثيق هذا بشكل جيد من قبل اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، والتي أسندت إليها مهمّة التحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان أثناء الانتفاضة، على النحو المبين أدناه. وردّاً على استمرار الاضطرابات، وصلت إلى البحرين في آذار/مارس قوات من عدد من دول الخليج، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، بناء على طلب الحكومة. وعلى رغم أن مثل هذا القمع فشل في استعادة السلم الاجتماعي، فإنه أسهم في تهدئة الوضع بما يكفي لأن تقوم الحكومة بمحاولة إقامة حوار جديد مع المعارضة في تموز/يوليو، في مسعىً لوضع «مبادئ مشتركة لإعادة إطلاق عملية الإصلاح السياسي»، ودعت الحكومة مجموعة واسعة من الجماعات المؤيدة للحكومة، إلى حد كبير، للمشاركة في الحوار، في حين لم تعط سوى عدد قليل من المقاعد لجمعية الوفاق السياسية، أكبر كتلة شيعية في البرلمان. وسرعان ما انسحبت جمعية الوفاق من المحادثات وأصبح الحوار مفاوضات بين القوى الموالية للحكومة. كما أن محاولة ثانية قام بها الملك لزيادة رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين لم تكن فعّالة على حد سواء.

في تنازل أكثر جديّة، أنشأ الملك اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق للتحقيق في ردّ الحكومة على احتجاجات شباط/فبراير. قدّمت اللجنة، التي ترأسها شريف بسيوني، وهو خبير قانوني يحظى بالاحترام ومن ذوي الخبرة في التحقيقات بجرائم الحرب، تقريراً صريحاً بصورة مدهشة في 23 تشرين الثاني/نوفمبر. ندّد التقرير بالانتهاكات الفاضحة والممنهجة لحقوق الإنسان، فضلاً عن التدابير التي وصلت إلى «العقاب الجماعي» للطائفة الشيعية. وأشار التقرير إلى أن الحكومة في حاجة إلى إجراء تحقيق منهجي في سياساتها وإعادة تدريب قواتها الأمنية للتعامل مع

الاضطرابات. الردود الأولية من قبل الحكومة تشير إلى أنها تعتزم الامتثال لرسالة التوصيات ولكن ليس لروحها، وقد فشلت الحكومة في ضمّ أعضاء من المعارضة يتمتعون بالصدقية أو حتى مستقلين إلى اللجنة التي شكلتها لوضع خطة لتنفيذ توصيات لجنة بسيوني.

لم ينجح أي تدبير حتى الآن في كسر حلقة الاحتجاج والقمع البحرينية. وعلاوة على ذلك، فإن التسوية، على ما يبدو، بعيدة المنال حيث تصوّر الحكومة على نحو متزايد جميع المعارضين الشيعة على أنهم متطرفون قريبون من إيران، في حين تزداد مواقف المحتجين صلابة، ويطالبون بتحوّل البحرين إلى ملكية دستورية حقيقية، وليس بمجرد إصلاح سياسي.

المملكة العربية السعودية: شراء السلام الداخلي

مثّلت موجة الاحتجاجات في أنحاء المنطقة العربية تحدياً للسياسة الداخلية والخارجية للمملكة العربية السعودية، ما اضطرّها إلى انتهاج سياسات متناقضة. محلياً، اتخذ النظام السعودي موقفاً راسخاً للغاية ضد كل مظاهر السخط، في حين أغدق، في الوقت نفسه، كمية هائلة من المال على زيادات في الرواتب والمزايا الإسكانية، والدعم لمجموعة واسعة من المؤسسات في جميع أنحاء المملكة. ومع ذلك، اضطرت المملكة العربية السعودية، في سياستها الخارجية، إلى مواجهة زوال نظام بن علي في تونس ونظام مبارك في مصر، وتحاول تسهيل خروج الرئيس علي عبدالله صالح من السلطة في اليمن، وشاركت دولاً عربية أخرى في دعم التدخل الغربي لإزاحة القذافي في ليبيا، وصوّتت إلى جانب تعليق عضوية سورية في الجامعة العربية. ومع ذلك، في مكان أقرب إليها، تجاهلت المملكة العربية السعودية الانتفاضة البحرينية بوصفها نتيجة للمكائد الإيرانية. وفي يوم 14 آذار/مارس، استجابت المملكة لـ «طلب دعم من البحرين» لإبعاد الناشطين من الشوارع بعد فرض حالة الطوارئ وأرسلت ما لا يقلّ عن 1200 جندي عبر الجسر كجزء من عملية درع الجزيرة. ويبدو أن هذا النشاط السعودي يعني حتى الآن أن الإصلاح أمر لا مفرّ منه، لا بل هو مقبول، في كثير من البلدان، إلّا ضمن حدود المملكة وفي البحرين المجاورة.

يبدو أن هذا النشاط السعودي يعني حتى الآن أن الإصلاح أمر لا مفرّ منه، لا بل هو مقبول، في كثير من البلدان، إلا ضمن حدود المملكة وفي البحرين المجاورة.

ظل الجمهور السعودي سلبياً حتى الآن. فقد أخفقت محاولة قادها الشباب في أواخر شباط/فبراير للدعوة إلى «يوم غضب» في موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك». وعلى رغم ما قيل من أن مئات الأشخاص وقّعوا على الإنترنت للمشاركة، لم تظهر سوى مجموعة صغيرة من الصحافيين الأجانب ومحتجّ وحيد في الوقت والمكان المحدّدين. في نهاية المطاف وقعت احتجاجات محدودة في

الرياض، حيث تجمّع أمام وزارة الداخلية عشرات من أفراد أسر السجناء الذين لم توجّه إليهم تهمة أو يحاكموا، وفي مدينة القطيف بالمنطقة الشرقية، حيث تظاهر بضع مئات من الشيعة (هم أقلية في المملكة العربية السعودية، ولكنهم يشكلون الغالبية في المنطقة الشرقية) مرات عدة خلال شهر آذار/مارس، ومرة أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر. كما استمر عدد قليل من النساء في المطالبة بحق قيادة السيارة، وشاركن في تحدٍّ مدني من خلال قيادة السيارات في كل أنحاء جدة والرياض، على الرغم من الحظر المفروض في البلاد. ومع ذلك، يشير العدد المحدود من المشاركين ومرافقتهم من قبل أفراد الأسرة (كما يقتضي القانون)، إلى أن السعودية بعيدة كل البعد عن أن تشهد انتفاضة من قبل النساء.

أتاح غياب الضغط السياسي من تحت للمملكة تجنّب أي نقاش حقيقي للإصلاح السياسي. وقد أعلنت الحكومة عن تشكيل لجنة لمكافحة الفساد واتّخذت بعض التدابير لتحسين كفاءة السلطة القضائية. وقالت أيضاً أنها سوف تسمح للمرأة بالتصويت والترشّح في الانتخابات البلدية المقبلة، والتي من المقرر أن تجرى في العام 2015. ومع ذلك، اقتصر تأثير هذا الإعلان على توقيته، حيث جاء بعد إجراء الانتخابات البلدية الأخيرة.

على الرغم من الطابع المحدود للغاية للاحتجاجات حتى الآن، فإن الحكومة لاتزال قلقة من احتمال أن تصل احتجاجات الربيع العربي إلى المملكة العربية السعودية كذلك. ويظهر هذا الخوف من خلال المبالغ الاستثنائية التي خصّصتها الحكومة لدعم تدابير اقتصادية تهدف إلى درء السخط. لم يتم تخصيص الميزانيات الموسّعة والتدابير الاقتصادية لدعم الإصلاح الاقتصادي أو المبادرات الاقتصادية الجديدة، وإنّما لوضع المزيد من الأموال في جيوب الأفراد والأسر.

المكاسب الكبيرة المقدَّمة للسكان تشير إلى أن الحكومة لاتعتقد بأن المملكة العربية السعودية في منأى من الاضطرابات التي هزّت بلداناً أخرى.

في غضون أسابيع من بدء الانتفاضات في تونس ومصر، أعلن الملك عبدالله مجموعة من التدابير الاقتصادية التي وصلت إلى 37 مليار دولار واشتملت على زيادة بنسبة 15 ٪ في رواتب موظفي الدولة.[1] وشملت الحزمة أيضاً فوائد القروض، ومساعدات الضمان الاجتماعي، وتمويل التعليم، وخلق فرص العمل، من بين منح وإعانات أخرى.[2] بعد أيام فقط من فشل «يوم الغضب»، ظهر الملك عبدالله في خطاب تلفزيوني نادر أشاد فيه بالسكان على إظهارهم الوحدة الوطنية والولاء في مواجهة «دعاة الفتنة»، وبعبارة أخرى، أثنى على شعب المملكة العربية السعودية لعدم النزول إلى الشوارع. ثم أصدر مرسوماً ملكياً قدّم مبلغ 93 مليار دولار إضافية لبرامج مختلفة. وتم تخصيص جزء من الأموال كمنح جديدة للسكان في شكل إعانات بطالة وإسكان وتحسين الرعاية الصحية. وخصص الجزء المتبقي لتعزيز المؤسسات الدينية في البلاد.

تظهر التدابير الاحتياطية الأخيرة كيف حاولت المملكة استخدام الدين كترياق للاحتجاجات

السياسية. فقد تم تخصيص حوالي 53 مليون دولار لتأسيس مكتب للرئاسة العامة للبحوث الدينية والإفتاء، بما في ذلك إنشاء 300 وظيفة؛ و 133.32 مليون دولار لترميم المساجد و53 مليون دولار لدعم جمعيات تحفيظ القرآن الكريم في البلاد؛ و80 مليون دولار لمكتب الدعوة والإرشاد في وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، و53 مليون دولار لاستكمال المقرّ الاقليمي لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. كما تم توفير التمويل اللازم لإنشاء مجمّع الفقه. وعلى رغم أن القرارات شملت إنشاء لجنة لمكافحة الفساد وغيرها من التطورات الإيجابية المحتملة، فإنها شملت أيضاً فرض حظر على إهانة المفتي العام للمملكة وأعضاء مجلس كبار العلماء في وسائل الإعلام، ما يثير تساؤلات حول قضايا أساسية، مثل الرقابة وحرية التعبير.[3]

لاتزال المملكة العربية السعودية، إلى حد كبير، بمنأى عن الانتفاضات الشعبية التي تنتشر في أنحاء العالم العربي. ومع ذلك، فإن المكاسب الكبيرة المقدّمة للسكان تشير إلى أن الحكومة لاتعتقد بأن المملكة العربية السعودية في منأى من الاضطرابات التي هزّت بلداناً أخرى.

قطر: دعم التغيير ولكن ليس في الداخل

تمثّل قطر حالة فريدة من نوعها لبلد لم يتأثّر داخلياً بالاضطرابات أو بالإصلاح، ولكنه يدعم الإصلاح وتغيير النظام في أماكن أخرى.

محلياً، لم يحدث الكثير في قطر منذ بداية الربيع العربي. وعدم وجود مظاهرات ومطالبات بالتغيير منح الحكومة الحرية في الإبقاء على الوضع الراهن، وعدم اللجوء إلى اتخاذ تدابير اقتصادية حاول عدد من الملكيات الأخرى شراء السلام من خلالها والقيام فقط بخطوات سياسية صغيرة وعديمة الأهمية.

في خطوة مفاجئة في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن الأمير حمد بن خليفة آل ثاني أنه للمرة الأولى، سيجري التنافس على ثلثي مقاعد مجلس الشورى في انتخابات تجرى في العام 2013. لايشكّل هذا الإعلان، في حد ذاته، خطوة هامة، حيث أن مجلس الشورى لا يتمتع إلا بقدر ضئيل من السلطة. ومع ذلك، فإن القرار يبدو معبّراً بشأن محاولة قطر التحكّم بصورتها من خلال إعادة تنظيم سياساتها الداخلية، ولكن بالحد الأدنى، مع دعمها للتغيير في أماكن أخرى. وقد لعبت قطر، طيلة فترة الربيع العربي، دورا نشطاً: فقد سعت إلى التوسّط بين الحكومة والمحتجين في اليمن وسورية، بل كانت أحد المحرّكين الرئيسيين لقرار جامعة الدول العربية طرد سورية في تشرين الثاني/نوفمبر، وقدمت مساعدات بقيمة 500 مليون دولار لمصر من أجل دعم العملية الانتقالية، ووفرت تدريباً عسكرياً وأسلحة إلى المتمردين الليبيين في بداية الانتفاضة، لكن الصورة الكاملة لدور دولة قطر في ليبيا لاتزال غير واضحة.

عُمان: دعوات للإصلاح بدلاً من إسقاط النظام

كانت عُمان، الهادئة عادة والخالية من الأحداث سياسياً، الدولة الخليجية الأولى التي تشهد اضطرابات بعد الانتفاضتين في تونس ومصر. فطيلة شهري كانون اثاني/يناير وشباط/فبراير، اندلعت تظاهرات على نطاق ضيّق في مدن عدة تطالب بمجلس شورى أكثر قوة، وتدابير لمكافحة الفساد، وزيادة فرص العمل. وعلى رغم عدم الرضا، لم تصل الدعوات إلى حد المطالبة بملكية دستورية حقيقية، ناهيك عن الإطاحة بالسلطان قابوس بن سعيد. وفي محاولة لتهدئة المطالب المستمرة وبتعهّد من جانب المملكة العربية السعودية بتقديم منحة إلى عمان بقيمة 10 مليارات دولار على مدى عشر سنوات، رفع السلطان الحد الأدنى للأجور للعاملين في القطاع الخاص بنسبة 43 في المئة، ورفع الرواتب التي يحصل عليها طلاب الجامعات، وأعلن عن إنشاء مكتب حماية المستهلك، في حين أجرى أيضاً تعديلاً على مجلس الوزراء. في آذار/مارس، وعد السلطان قابوس بخلق 50.000 فرصة عمل، وتوسيع الصلاحيات التشريعية للمجلس الاستشاري في البلاد، وحزمة إضافية من الفوائد بقيمة 2.6 مليار دولار.

على رغم أن هذه المنح كانت كافية لتهدئة معظم المتظاهرين، فقد بدت مجموعة صغيرة مُصممة على التعبير عن عدم رضاها. وفي محاولة للقضاء على ما تبقى من الاضطرابات، طرح السلطان قابوس في أيار/مايو فكرة توسيع اللامركزية لجعل الإدارة أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين، وأصدر أوامره بإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية لإنشاء محافظات في جميع المناطق في أنحاء البلاد. كما أعلن عن تطوير جامعة عامة ثانية.

مع استمرار الاحتجاجات في تشرين الأول/أكتوبر، عالج قابوس أخيراً الدعوات إلى الإصلاح السياسي من خلال إدخال عدد من التعديلات على القانون الأساسي للبلاد، أو الدستور. بموجب التغييرات الجديدة، بات يتعيّن على مجلس الوزراء الآن إحالة مشاريع القوانين إلى مجلس الشورى، بدلاً من إصدارها من دون تشاور. ويقوم مجلس الشورى أيضاً بمراجعة الميزانية السنوية ومشاريع التنمية، وله كذلك رأي في تحديد وريث العرش، مايعطي الشعب، من الناحية النظرية، صوتاً أكبر في الشؤون الحكومية.

في نهاية المطاف، وعلى رغم أن تنازلات الحكومة الاقتصادية التدريجية والحد الأدنى من التنازلات السياسية تبقي الكثير من المطالب من دون حل، لايزال السلطان قابوس يتمتع بدعم شعبي فيما يسود البلاد شعور بالاستقرار.

الإمارات: غياب الاحتجاجات والتدابير الوقائية

مع سكانها الراضين في الغالب بسبب خدمات الإسكان الشاملة ومنافع الضمان الاجتماعي،

والناتج المحلي الإجمالي الكبير، ومستوى الحياة المرتفع، بقيت دولة الإمارات العربية المتحدة بمنأى عن الاضطرابات في المنطقة. ومع ذلك، فإن الحكومة لاتخاطر أبداً. ففي نسيان/أبريل، اعتقلت خمسة مدونين كانوا يطالبون بإجراء إصلاحات ديمقراطية على موقع حوار الإماراتي على شبكة الإنترنت، وهو منتدى للمناقشة أنشئ في العام 2009 لتشجيع النقاش المفتوح للقضايا الوطنية. ومن آذار/مارس إلى أيار/مايو، دخلت في مفاوضات مع المورّدين الرئيسيين لخفض وتثبيت أسعار ما يصل إلى 200 من المنتجات الغذائية الأساسية. وفي الوقت نفسه، كثّفت دولة الإمارات الجهود الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية في المناطق الأكثر فقراً والأقل نمواً في الشمال، واستثمرت 1.55 مليار دولار في مشاريع البنية التحتية لتوسيع إمدادات المياه والكهرباء.

على الجبهة السياسية، لم تتّخذ الحكومة أي مبادرات كبرى. ومع ذلك، استمرت في عملية زيادة عدد الأعضاء المنتخبين في المجلس الوطني الاتحادي، وهو الهيئة التي تشرف على التشريعات الاتحادية، وكذلك عدد المواطنين الذين يسمح لهم بالإدلاء بأصواتهم. وفي 24 أيلول/سبتمبر، أجرت انتخابات لملء 20 مقعداً في المجلس الوطني الاتحادي المؤلف من 40 عضواً، وتم تعيين شاغلي المقاعد الـ 20 المتبقية مباشرة، ومع ذلك فإن المجلس لايقوم سوى بدور استشاري.[4] الأمر الأكثر أهمية، إلى حد ما، هو حقيقة أنه تم السماح لـ 129.000 مواطن بالتصويت في هذه الانتخابات، وهو ما يزيد بحوالي 20 مرة عن الذين كانوا مؤهلين للتصويت في الانتخابات الأولى في الإمارات العربية المتحدة.[5] ومع ذلك، فقد كان إقبال الناخبين ضعيفاً.

الكويت: نظام برلماني متقلقل يواجه الربيع العربي

حدثت اضطرابات كبيرة في الكويت منذ بداية الربيع العربي. ومع ذلك، فإن الكويت، الملكية الخليجية الوحيدة التي لديها برلمان حقيقي مستعدّ لتحدي الحاكم، تعيش حالة من الاضطراب الدائم. لذلك من غير الواضح ما إذا كانت التطورات الأخيرة تتعلق بأي شكل من الأشكال بالاضطرابات الإقليمية، حيث يدّعي الكويتيون، المقتنعون بأن بلادهم استثنائية حقاً، أنها ليست كذلك. العلاقة بين الأسرة الحاكمة، التي يسيطر أفرادها على أهم الوزارات، وبين البرلمان، وهو مزيج من المنحدرين من عائلات قوية تاريخياً والسياسيين من كل أطياف اللون الممكنة، معقّدة دائماً. فالبرلمان يتحدّى النظام في كثير من الأحيان، ويستدعي الوزراء، بمن فيهم وزراء من الأسرة المالكة، لـ «الاستجواب». وهذه الكلمة الأخيرة التي تستخدم للدلالة على ما يسمى في معظم البلدان الأخرى «الشهادة» تروي الكثير عن العلاقات بين الحكومة والبرلمان. في المقابل، يميل الأمير إلى حلّ البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة لتجنّب تعريض أفراد من الأسرة الحاكمة إلى الاستجواب. ونظراً إلى حالة الاضطراب الطبيعي في الحياة السياسية الكويتية، فإنه، في هذه المرحلة، من المستحيل تحديد

ما إذا كان الصراع السياسي الأخير يمثل شيئاً نوعياً مختلفاً أو هو ببساطة استمرار للّعبة نفسها، خصوصاً أنه قد تم إخماد الاحتجاج.

في شباط/فبراير الماضي، شهدت الكويت احتجاجات عندما خرج البدون (عديمي الجنسية العرب) إلى الشوارع للمطالبة بالجنسية. وعلى الرغم من أن هذا المطلب لم يكن جديداً، فقد وقعت اشتباكات بين قوات الأمن والمتظاهرين، ما أدّى إلى عدد من الاعتقالات والإصابات. ومع استمرار المظاهرات خلال آذار/مارس، استقالت الحكومة الكويتية من أجل تجنّب «استجواب» ثلاثة من الوزراء. شكّل الأمير حكومة جديدة، لكن العلاقات بين الحكومة الجديدة والبرلمان ظلت معقّدة كما كانت دائماً. ودعا المتظاهرون، مرة أخرى، إلى عزل رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الصباح، ومنح المزيد من الحريات السياسية. استمرّ التوتّر في التصاعد. وفي حزيران/يونيو، ألقي القبض على اثنين من المواطنين الكويتيين وتم تقديمهما إلى المحاكمة بسبب انتقادهما للعائلة الحاكمة في البحرين والمملكة العربية السعودية وكذلك أمير الكويت. وحذَّر بيان صادر عن الأمير في حزيران/يونيو من أن الكويت لن «تتسامح» مع أي شخص يهدّد أمن البلاد. ومع ذلك، فقد استمرت الاضطرابات، تغذيها اتّهامات بالفساد ضدّ وزراء، ما حدا بالحكومة إلى الموافقة على ميزانية قياسية تبلغ 70 مليار دولار، منها 90 في المئة من المقرّر أن تذهب إلى دعم الوقود وزيادات الرواتب على أمل تهدئة مشاعر الاستياء.[6] في تشرين الثاني/نوفمبر، اقتحم العشرات من المحتجين البرلمان وطالبوا باستقالة رئيس الوزراء، ما يشير إلى أن مشاعر الاستياء لاتزال قائمة.

نظراً إلى حالة الاضطراب الطبيعي في الحياة السياسية الكويتية، من المستحيل تحديد ما إذا كان الصراع السياسي الأخير يمثل شيئاً نوعياً مختلفاً أو هو ببساطة استمرار للّعبة نفسها.

رداً على الاضطرابات، أقال الأمير الحكومة في 28 تشرين الثاني/نوفمبر بدل السماح بإخضاع رئيس الوزراء إلى الاستجواب، ومن ثم قام في 6 كانون الأول/ديسمبر بحلّ البرلمان، مايفتح الطريق أمام إجراء انتخابات جديدة خلال ستين يوماً. في غضون ذلك، يواصل وزراء الحكومة وأعضاء البرلمان تبادل الاتّهامات بالفساد.

قد تكون الكويت وصلت إلى نقطة تحوّل، لكن من المرجح أن تكون الاضطرابات الحالية جزءاً من المنافسة نفسها بين النخب المتنافسة التي تبقي الحياة السياسية في الكويت مضطربة على الدوام في حين لايزال النظام متماسكا.

خلاصة

إمكانات الإصلاح من فوق مرتفعة في جميع الملكيات العربية. والشرعية التي لايزال الملوك العرب

يتمتعون بها، يُحتمل أن توفّر لهم الحماية من الخطر الذي يواجهه كل الملوك الإصلاحيين، وهو ما عرّفه صموئيل هنتنغتون على أنه «معضلة الملك»: أي إصلاح قد يثير المطالب بتغيير أكثر راديكالية وفي النهاية يقود إلى رحيل الملك الإصلاحي. ليس ثمّة أبداً ضمانة ضد قانون المضاعفات غير المقصودة، بيد أن الدعوات غير المنضبطة للتغيير تبدو غير مرجّحة في الملكيات العربية، حيث كانت المطالب من جانب المواطنين حتى الآن محدودة للغاية. وفي الواقع، يبدو أن الأمر أقل خطورة بالنسبة إلى الملوك لأن يتصرفوا الآن بدلاً من الانتظار حتى تصبح المطالب كبيرة، والتي يمكن أن تتصاعد، بالتأكيد، لتتحوّل إلى عملية خارجة عن السيطرة.

وحدها البحرين وصلت إلى النقطة التي قد يكون فيها من الصعب على الملك أن يسيطر على عملية الإصلاح. فالبلاد واقعة في شرك جولة جديدة من الصراع والقمع والمطالب السياسية التي لم يتم التعامل معها مثل تلك التي اجتاحت البلاد في تسعينيات القرن الماضي. وفي نظر الغالبية الشيعية في البلاد، فَقَدَ الحكم الملكي بالفعل الكثير من شرعيته. ويبدو من غير المرجح في هذه المرحلة أن ثمّة إمكانية لإخماد مشاعر السخط إلا من خلال إصلاحات تكبح سلطة الملك حقاً. لكن لايبدو أن المماطلة في الإصلاح تمثّل حلاً أيضاً. فخلال العام 2011، حدا غياب الإصلاح بالمزيد من المتظاهرين للمطالبة بملكية دستورية حقيقية، أو في حالة الأصوات الأكثر تطرفاً، جمهورية. ينبغي أن تكون ثمّة قصة تحذيرية هنا بالنسبة إلى البلدان الأخرى.

تمثّلت استجابة الدول المختلفة حتى الآن بمواصلة سياسات الماضي أكثر منها بوجود دلالة واضحة على الاستعداد للشروع في عملية التغيير. ففي المغرب، أعلن الملك بسرعة عن دستور جديد يحدّ من سلطات الملك ويعزّز سلطات البرلمان المنتخب. وأي تحليل دقيق يشير إلى أن الملك، في واقع الأمر، قد لايكون مضطراً إلى التخلي عن الكثير من السلطة، لأنه يبدو أن الأحزاب السياسية لاتزال غير راغبة أو غير قادرة على القيام بدور أكثر حسماً. وهذا يمكن أن يؤدّي إلى تعثّر الإصلاح أو إلى انتفاضة إذا ما قامت المنظمات السياسية خارج البرلمان بالتعبئة.

الاستمرارية مع الماضي تبدو لافتة أيضاً في الأردن. فقد وعد الملك، مرة أخرى، بالإصلاح وشكّل لجاناً لتقديم المقترحات، لكن شيئاً لم يتغيَّر في الواقع، وليس من المؤكد أن البلاد قد وصلت إلى نقطة تحوّل.

تمثّل ردّ فعل المملكة العربية السعودية تجاه احتمالات حدوث اضطرابات باستخدام ثروتها لشراء مشاعر السخط، حيث أغدقت الفوائد على عامة الناس والدوائر الخاصة. وعلى ما يبدو فإن السعوديين لم يتلفظوا أبداً بعبارة «الإصلاح السياسي» في المواقف الرسمية. وعلى الرغم من أن الحكومة قامت بخطوة صغيرة في اتجاه الإصلاح الاجتماعي عندما أعلنت أنه سيتم السماح للنساء بالتصويت وحتى الترشّح في الانتخابات البلدية بعد أربع سنوات من الآن، فإن توقيت الإعلان، في الوقت الذي لاتزال فيه الانتخابات بعيدة، قلّل من أهميته السياسية.

شهدت عُمان الهادئة في العادة بعض الاضطرابات ولكنها ردّت، مرة أخرى تمشياً مع الماضي، بخطوات صغيرة والقليل من القمع. دولة الإمارات المتحدة وقطر لم تتعرضا للتحدّي، وبالتالي لم يكن لزاماً عليهما اتخاذ قرارات صعبة. في غضون ذلك، يبدو أن الكويت لاتزال واقعة في شرك الصراع القديم نفسه بين البرلمان والأسرة الحاكمة، ويبقى من غير الواضح ما إذا كانت المظاهرات والاحتجاجات الأخيرة تشكّل نقطة تحوّل بعيداً عن لعبة سياسية مكثّفة مارستها النخب، ونحو مجال المشاركة السياسية من قبل جمهور أكبر.

على الرغم من استمرار تواصلها مع الماضي، وبالتالي استمرار الاختلافات في ما بينها، يبدو أن الملكيات العربية تشترك في سمة مشتركة في ردّ فعلها على الربيع العربي. فهي لم تقبل حتى الآن حقيقة أن التغيير الذي يجتاح المنطقة عميق، وأن الفرصة الفريدة التي لاتزال لديها لقيادة بلدانها إلى برنامج حاسم للإصلاح من القمة لن تدوم إلى الأبد. ومع الاستثناء المحتمل لملك البحرين، لايزال الملوك العرب يمتلكون الشرعية في أعين مواطنيهم. والمتظاهرون يطالبون بدور أكبر للبرلمان وبفرض بعض القيود على سلطة الملك، بدل المطالبة بنظام ملكي دستوري كامل. ثم أن المطالب بإقامة نظام حكم جمهوري نادرة. وأي ملك عربي مستعدّ لإدخال إصلاحات سياسية حقيقية سيحظى بالثناء من مواطنيه، وسيدخل اسمه التاريخ باعتباره الشخص الذي بدأ إعادة تنظيم الملكيات العربية بنظم حكم من القرن 21، من دون التخلي عن دوره السياسي تماماً. لم يرتفع أحدهم إلى مستوى هذا التحدي حتى الآن.

ملاحظات

1

«Saudi Arabia imposes ban on all protests,» BBC News, March 5, 2011, http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-12656744.

2

P. K. Abdul Ghafour, «King issues decrees to solve housing، economic، unemployment problems,» Arab News February 23, 2011, http://arabnews.com/saudiarabia/article281253.ece

3

«King Abdullah addresses Saudi people, issues royal decrees,» Royal Embassy of Saudi Arabia, March 18, 2011, http://www.saudiembassy.net/latest_news/news03181102.aspx.

4

Mahmoud Habboush, «UAE's second election has low turnout,» Reuters, September 25, 2011,http://uk.reuters.com/article/2011/09/24/uk-emirates-elections-idUKTRE78N2N620110924

5

«UAE leader promises more political rights to citizens,» Reuters, November 15, 2011, http://af.reuters.com/article/commoditiesNews/idAFL5E7MF2WJ20111115

6

Liam Stack, «Seeking to Avoid Uprising, Kuwait Escalates Budget,» New York Times, June 30, 2011, http://www.nytimes.com/2011/07/01/world/middleeast/01kuwait.html?

حول المؤلفين

مارينا أوتاوي: باحثة أولى في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. تعمل على قضايا التحوُّل السياسي في منطقة الشرق الأوسط وأمن الخليج. عملت فترة طويلة محللة لتشكُّل وتحوّل الأنظمة السياسية، وكتبت أيضاً عن إعادة البناء السياسي في العراق وأفغانستان ومنطقة البلقان والبلدان الأفريقية.

تنعكس تجربتها البحثية الواسعة في منشوراتها، والتي تشمل تسعة كتب من تأليفها وستة قامت بتحريرها. تتضمن أحدث منشوراتها كتاب «الوصول إلى التعددية – Getting to Pluralism»، الذي شاركت في تأليفه مع عمرو حمزاوي و«اليمن على شفا الهاوية http://www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm - fa=view&id=41616»Yemen on the Brink، وشاركت في تحريره مع كريستوفر بوتشيك. وهي أيضا مؤلفة «العراق: انتخابات 2010 – 2010 Iraq: Elections»، وهو دليل على الإنترنت إلى السياسة العراقية.

مروان المعشر: نائب الرئيس للدراسات في مؤسسة كارنيغي، وهو يشرف على أبحاث المؤسسة في واشنطن وبيروت حول الشرق الأوسط. عمل المعشر وزيراً للخارجية (2002 – 2004) ونائباً لرئيس الوزراء (2004 – 2005) في الأردن، وامتدت حياته المهنية لتشمل مجالات الدبلوماسية والتنمية والمجتمع المدني والاتصالات. المعشر هو أيضاً زميل في جامعة ييل، ومؤلف كتاب «المركز العربي: وعد الاعتدال The Arab Center: The Promise of Moderation، (منشورات جامعة ييل، 2008).

مؤسسة كـارنيغي
للسلام الدولي

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي منظّمة خاصّة لا تتوخّى الربح تسعى إلى تعزيز التعاون بين الدول وترويج التزام الولايات المتّحدة الفاعل على الساحة الدولية. المؤسسة التي تأسّست عام 1910 غير حزبيّة، وتسعى إلى تحقيق نتائج عمليّة.

في الوقت الذي تحتفل فيه بالذكرى المئوية لتأسيسها، أصبحت مؤسسة كارنيغي الرائدة بوصفها مركز الأبحاث العالمي الأول، ولها الآن مكاتب مزدهرة في واشنطن وموسكو وبيجينغ وبيروت وبروكسل. وتضم هذه المواقع الخمسة مراكز الحكم العالمية، والأماكن التي سيحدد تطورها السياسي وسياساتها الدولية إلى حد بعيد احتمالات السلام الدولي والتقدم الاقتصادي في المدى القريب.

يجمع **برنامج كارنيغي للشرق الأوسط** بين المعرفة المحلّية المعمّقة والتحليل المقارن الثاقب لدراسة المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإستراتيجية في العالم العربي. ومن خلال الدراسات القطرية المفصّلة واستكشاف المواضيع الرئيسة الشاملة، يقدّم برنامج كارنيغي للشرق الأوسط، بالتنسيق مع مركز كارنيغي للشرق الأوسط، تحليلات وتوصيات باللغتين الانكليزية والعربية مبنيّة على فهم عميق وآراء واردة من المنطقة. ويتوفّر برنامج كارنيغي للشرق الأوسط على خبرة خاصة في مجال الإصلاح السياسي ومشاركة الإسلاميين في السياسة التعددية في جميع أنحاء المنطقة.

مؤسسة كارنيغي
للسلام الدولي

واشنطن
مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

Massachusetts Avenue, NW 1779
Washington, D.C. 20036
United States
P +1 202 483 7600 **F** +1 202 483 1840
CarnegieEndowment.org | info@CarnegieEndowment.org

موسكو
مركز كارنيغي موسكو

Tverskaya, 16/2
Moscow 125009
Russia
P +7 495 935 8904 **F** +7 495 935 8906
Carnegie.ru | info@Carnegie.ru

بيجينغ
مركز كارنيغي- تسنغوا للسياسات العامة العالمية

No. 1 East Zhongguancun Street, Building 1
Tsinghua University Science Park
Innovation Tower, Room B1202C
Haidian District, Beijing 100084
China
P +86 10 8215 0178 **F** +86 10 6270 3536
CarnegieTsinghua.org

بيروت
مركز كارنيغي للشرق الأوسط

شارع الأمير بشير، برج العازارية
المبنى رقم 2026 1210، الطابق الخامس
صندوق البريد 1061-11
وسط بيروت
لبنان
تلفون: 91 12 99 1 961+ | فاكس: 91 15 99 1 961+
Carnegie-MEC.org | info@Carnegie-MEC.org

بروكسل
مركز كارنيغي أوروبا

Rue du Congrès 15
Brussels 1000
Belgium
P +32 2735 5650 **F** +32 2736 6222
CarnegieEurope.eu | brussels@ceip.org